بنيـــة الجملـــة الكـــبرى والصغـــرى
فـــى مغنـــى اللبيـــب لابن هشام
فى ضوء المنهج التحويلى

إعداد

د / مجدى إبراهيم محمد إبراهيم

مدرس اللغويات

في كلية البنات الأزهرية فرع جامعة الأزهربطيبة

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م

ض

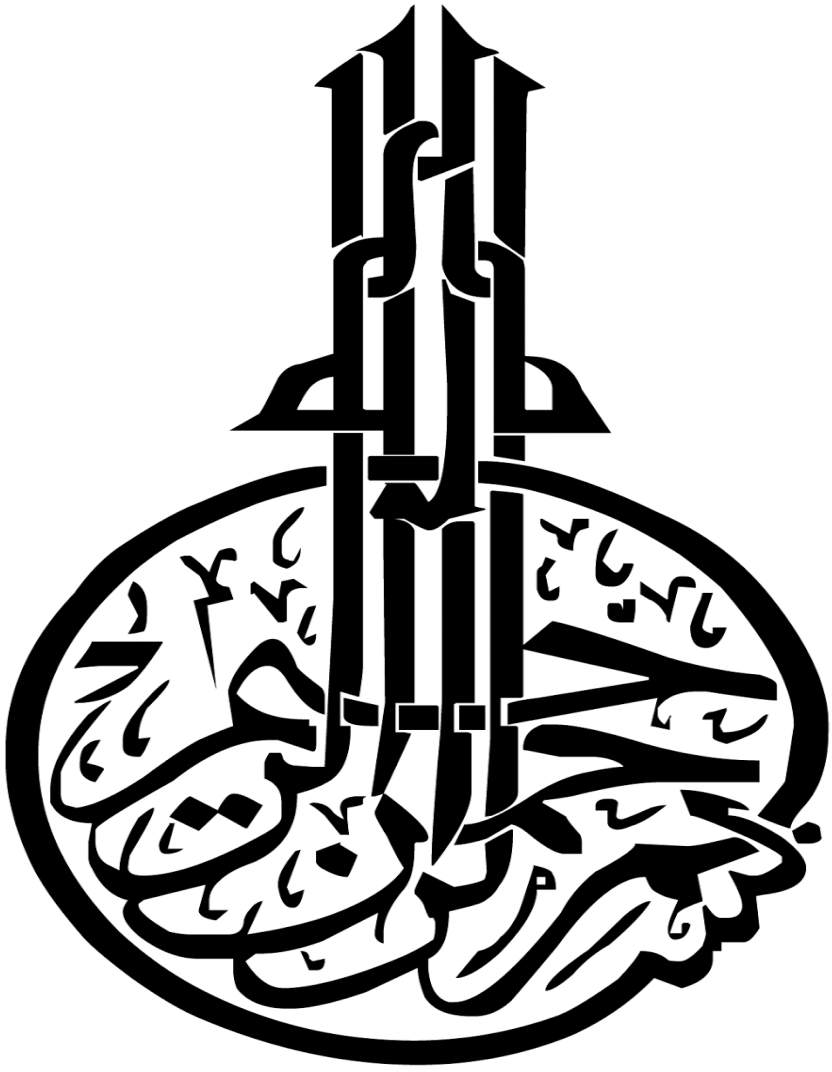

بنية الجملة الكبري والصغرى في مغني اللبيب لابن هشام

مجدي إبراهيم محمد
كلية البنات الأزهرية بطيبة بالأقصر – جامعة الأزهر
البريد الإلكتروني: aboseead.80@azhar.edu.eg

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلىٰ إلقاء الضوء والكشف عن جو انب التفكير عن ابن هشام فىٰ عناصر الجملة الكبرىٰ والصغرىٰ وإزالة الغموض الذىٰ يعتريها. وقد نتج عن هذه الدراسة ما يأتىٰ :

لكل جملة منطوقة بنيتان : بنية عميقة تحمل المعني العام ، وبنية سطحية أكثر التصاقا بالواقع اللغوي المستعمل فعلا ، ويكون معناها أكثر عمقا من سابقتها علي نحو ما ورد في أمثلة ابن هشام ومن ثم حاولنا معالجة هذه الأمثلة وما يندرج تحتها في ضوء تطورات الدرس النحوي الحديث في إطار المنهج التحويلي ، من خلال الربط بين التفكير العربي و التفكير الغربي ، أعني بذلك أن البنية العميقة موجودة في جميع اللغات ، وهي انعكاس لأشكال الفكرة ، و هي بنية مولودة في قاعدة التركيب ، قادرة علي تفسير دلالة الجملة والأفكار التي وراءها.

أن العلاقة بين أجزاء الجملة الكبرىٰ أو الصغرىٰ أعمق من تلك العلاقات الظاهرة السطحية، فالجملة تتألف من أصوات، حروف، كلمات، ومن ثَمَّ يمكننا توليد جملة أو أكثر من الجملة السطحية المستعملة كما هىٰ فىٰ عملية التواصل.

تتسم الجملة الكبرىٰ والصغرىٰ عند ابن هشام بالسلامة والدقة، وفق مقولة «الإعراب فرع المعنىٰ، والمعنىٰ فرع الإعراب» فمتىٰ وضحت دلالة السياق بوضوح دلالة الكلمات فيه ووظائفها به ظهر وجهُ إعرابه جليًا بعيدًا عن الغموض واللبس.

وتوصي هذه الدراسة بعدم الاكتفاء بالنظر إلىٰ البنية السطحية، بل علينا التعرف علىٰ البنية العميقة لما تحمله من دلالات وإشارات.

(The structure of the big and small sentence in Mughni al-Labib for Ibn Hisham)

Tiba College for Girls in Luxor- Al Azhar University
Dr/ Magdi Ibrahim Muhammed
E-mail : aboseead.80@azhar.edu.eg

Abstract:

This study aims to shed light and find out the ways of thinking about Ibn Hisham in the elements of the small and big sentence and remove the ambiguity in it. The result of this study was the following:

Each sentence has two structures: a deep structure that carries the general meaning and a superficial structure that is more closely related to the linguistic reality which is actually used and its meaning is more profound than the previous one as mentioned in ibn Hisham s examples. For this reason we tried to address these examples and what falls under it in the light of the developments of the modern grammar lesson within the framework of the Transformative approach by linking Arab and western thinking i mean that the deep structure exists in all languages and it is considered as reflection of the forms of the idea.it is a structure which born at the base of the structure and capable of explaining the indication of the sentence and the ideas behind it.

The relationship between parts of the small or big sentence is deeper than those appearing superficial relations, the sentence consists of sounds, letters, words, and then we can generate a sentence or more of the surface sentence used as it is in the process of communication.

The small and big sentence for Ibn Hisham is characterized by safety and accuracy, according to the

saying, “Syntax is the branch of meaning, and meaning is the branch of syntax.” So when the significance of the context clearly shows the significance of the words in it and its functions, the syntax of became clear from ambiguity and confusion

This study recommends not only looking at the surface structure, but rather we should learn about the deep structure of the signs and signals that carries.

المقدمـــــــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإن موضوع هذا البحث هو دراسة بنية الجملة الكبرى والصغرى فى مغنى اللبيب لابن هشام. وسبب اختيارى له أنه لم يسبق بالدراسة حتى الآن، فأردت أن أتناوله فى ضوء المنهج التحويلى الذى وضعه تشومسكى، والذى يعد من أهم النظريات اللغوية بعامة والنحوية بخاصة؛ ذلك أن القواعد التحويلية تستطيع أن تفسر قدرة الإنسان على أن يحكم على جملتين أو أكثر مترادفة فى معناها رغم أن تراكيبها الظاهرة متباينة. وسوف أركز على الربط بين النماذج التى وردت فى مغنى اللبيب وبين هذا المنهج التحويلى من خلال تغيير تركيب لغوى إلى آخر بتطبيق قانون تحويلى واحد أو أكثر، بمعنى «تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، والجملة المحولة عنها هى ما يعرف بالجملة الأصل» البنية العميقة Deeb Structure بترتيب عناصر الجملة فى هذه البنية العميقة، بحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو نقلها من مكان إلى آخر، أو تحويلها إلى عناصر أخرى، أو إضافة عناصر جديدة بتحويل التركيب الباطنى الافتراضى الذى يحتوى معنى الجملة الأساسى إلى البنية السطحية الملموسة Surface Structure التى تمثل الجملة كما هى مستعملة فى عملية التواصل، مرتبطة برمتها ارتباطًا مباشرًا بالإشارة الفيزيقية إلى البنية العميقة.

لذلك أردت أن أُأَصل لهذا الموضوع لما يتفرع منه، ويندرج تحته بالاستقراء الكامل والشمول المحيط، وحسن التقسيم، وجودة التعريف، وإجادة تطبيق العلم النظرى على الواقع العملى فى ضوء المنهج التحويلى؛ وهذا مما يلفت النظر

ويغرى الباحث بدراسة هذا الموضوع دراسة موضوعية تستثمر مأثورات الدرس النحوى القديم فى مغنى اللبيب بالإضافة إلى معطيات الدرس الحديث.

ولقد أفرد ابن هشام لها الموضوع ثلاث صفحات فحسب فى الجزء الثانى من كتابه[1] أدرجه تحت عنوان «انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى». فأردت أن أدرسه دراسة موضوعية متأنية فى ضوء المنهجين الآتيين:

- المنهج الوصفى Descriptive Method الذى يصف الجملة الكبرى والصغرى وصفًا دقيقًا لأصواتها ومقاطعها وأبنيتها الصرفية وتراكيبها النحوية التى تعبر عن مجموعة من المعانى المختلفة، ودلالة ألفاظها فى ضوء العلاقات السياقية داخل النص.

- المنهج التحويلى التوليدى Transformational generative Methat الذى يهتم بالتحويل Transformation تغير تركيب لغوى إلى آخر بتطبيق قانون تحويلى واحد أو أكثر، فى بنية الجملة سواء أكانت صغرى أم كبرى.

وقد اقتضت خطة الدراسة بعد المقدمة أن تقوم على الآتى:

- ❖ أقسام بنية الجملة الكبرى والصغرى عند ابن هشام.
- ❖ اعتبارات الجملة الصغرى والكبرى.
- ❖ الأصلية والفرعية فى بنية الجملة الكبرى والصغرى.
- ❖ الحذف فى بنية الجملة الكبرى.
- ❖ إجراء اسمى الفاعل والمفعول مجرى الفعل المضارع معنى وعملاً.
- ❖ تحويل الدلالة فى بنية الجملة الكبرى والصغرى.

وعلى الله قصد السبيل

❖❖❖❖❖❖❖❖

(1) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ج٢ من ص ١٢ إلى ص ١٥، تحقيق ع. الفاخورى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٢ ، ط ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.

أقسام بنية الجملة عند ابن هشام فى ضوء المنهج التحويلى

تتمثل بنية الجملة فى جمع الكلمات لتكَّون وحدات لها معنى ودلالة.

والجملة من أجملت الشىء إذا جمعته. واختلف: هل هى مرادفة للكلام أم أعم منه. فالجمهور على الثانى، بل قال ابن هشام: إنه الصواب؛ لأن شروط الإفادة دونها. قال: ولهذا فهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجزاء، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس كلامًا، وقال شارح الهادى: إنما سُمِّيت جملة لضم بعضها إلى بعض[1] وفى التنزيل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ﴾[2] فاكتفى فى تسمية الجملة بضم بعضها إلى بعض، فدل على أنه لا تشترط الإفادة[3].

إن الجملة تطلق على ما تألف من مسند ومسند إليه[4] سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها، كقوله تعالى:

---

(1) السيوطى، المطلع السعيدة «شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والصرف والخط»: ص ٦٣، تحقيق وشرح د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الأسكندرية، د. ت.

(2) سورة الفرقان، من الآية / ٣٢.

(3) السيوطى، المطالع السعيدة: ص ٦٣.

(4) المسند إليه: هو المتحَدَّث عنه، أو المتحَدِّث به بتعبير سيبويه، ولا يكون إلا اسمًا، وهو المبتدأ الذى له خبر في الجملة الاسمية.

– والمسند: هو المتحَدِّث عنه أو المحدث به، ويكون فعلاً واسمًا، وهو الفاعل أو نائبه ، فالفعل هو مسند على وجه الدوام، وما أصله ذلك، والمبتدأ الذى له مرفوع أغنى عن الخبر، نحو: أقائم الرجلان؟ فقائم مسند، والرجلان مسند إليه، وأسماء الأفعال، ينظر فى عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز: ص ٨٣، تحقيق محمد محمود شاكر، دار المعرفة، بيروت، ط ١٩٨٢م، ود. فاضل صالح السامرائى، الجملة العربية «تأليفها وأقسامها»: ص ٢٤، دار الفكر، الأردن، ط١، ط ٢٠٠٨م بتصرف يسير.

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [1] أم لم يفد كجملة الصلة، وجملة الشرط، وجملة الجواب فى نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [2] فكل من جملة الصلة «كفروا» و«قد سلف» وجملة الشرط «ينتهوا» وجملة الجواب «يغفر» لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ومع ذلك يسمى جملة.

ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه كما يرى النحاة، وهما المبتدأ وما أصله مبتدأ، أو خبر والفعل والفاعل أونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل[3].

ويتبين لنا مما تقدم أن الجملة ليست مرادفة للكلام، بل هى أعم منه، إذ يشترط الإفادة بخلافها.

(1) سورة الفتح، الآية ٢٩.

(2) سورة الأنفال، من الآية ٣٨.

(3) د. فاضل صالح السامرائى، الجملة العربية: ص ٢٤.

أقسام الجملة:

تنقسم الجملة إلى كبرى وصغرى، يقول ابن هشام «الجملة الكبرى هى الاسمية التى خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه. وزيد أبوه قائم[1].

وهاتان الجملتان تحتويان على إسنادين يتم بهما جميعًا التعبير عن الفكرة.

الجملة الأولى:

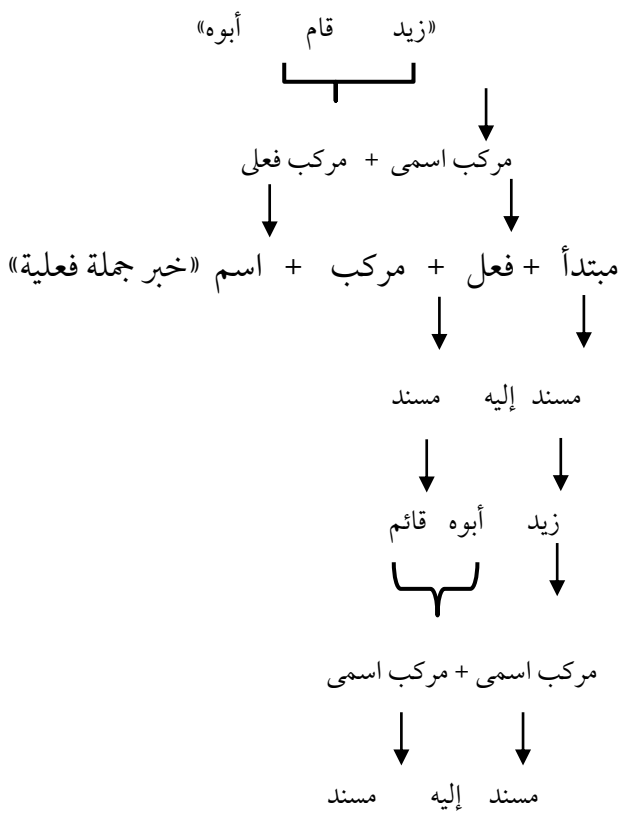

وبإمعان النظر فى هذين المثالين نلحظ أن كلاً منهما جملة مركبة، فيها تركيب إسنادى واقع موقع المفرد، فيها ضمير رابط يربط المركب الإسنادى الواقع موقع المفرد بما تعلق به. ففى الجملة الأولى «زيد قام أبوه» قام أبوه جملة فعلية حلت محل المفرد، فيها ضمير رابط عائد على المبتدأ «زيد» وهو الهاء فى «أبوه» ودوره هنا

(1) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢.

الربط بين المبتدأ والخبر. يقول ابن الأنبارى: «لابد فى هذا النحو – أعنى الجملة – من ضمير يعود على المبتدأ، فنقول: «زيد أبوه منطلق» فيكون العائد إلى المبتدأ «الهاء» فى أبوه[1].

وفى المثال الثانى: «زيد أبوه قائم» فيه ضمير الهاء المبتدأ الثانى «أبوه» ضمير رابط راجع على المبتدأ الأول «زيد» ووظيفته الربط، يربط المركب الإسنادى الواقع موقع المفرد بما تعلق به، وهذه الجملة «أبوه قائم» جملة اسمية، خبر المبتدأ الأول «زيد» احتوت على عمليات إسنادية أو جمل فرعية يتوسع مدلولها.

يقول برجشتراسر: «وخبر الجملة الاسمية فى «كل امرئ فله رزق سيبلغه» فالخبر فى هذه الجملة جملة كاملة هى «له رزق» ولابد أن يوجد فى الجملة الخبرية ضمير راجع إلى المبتدأ، هو فى مثالنا: الضمير المتصل فى: له»[2].

وهذا التركيب نسميه بالجملة الاسمية المركبة كثير الاستعمال فى العربية، بعضه بالفاء بين المبتدأ أو الجملة الخبرية، وأكثره بغيرها، وهو قديم سامى الأصل مثاله فى الآرامية bayta dma satreh أى هذا البيت هدمه»[3].

وبناءً على ما سبق فإن جملة «زيد قام أبوه» ذات وجهين، وهى اسمية الصدر، فعلية العجز، أما نحو: «زيد أبوه قائم» فذات وجه»[4].

---

(1) ابن الأنبارى، أسرار العربية: ص ٨٣، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ط ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م.

(2) برجشتراسر، التطور النحوى: ص ١٣٨، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة = ط٢، ط ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م.

(3) المصدر السابق: الصفة نفسها.

(4) السيوطى، المطالع السعيدة: ص ٦٤.

وواضح من هذين المثالين الذين أوردهما ابن هشام أنهما يقومان على التحليل الشجرى لمكونات التركيب مع تحديد الكلمات التى تتكون منها الجملة مثال ذلك «The mam hite the boll» فهذا التركيب مكون من مركب اسمى «The mam» + مركب فعلى (hite) + مركب اسمى (the boll). وهو نفس ما يحدث فى العربية عندما نقول: «الولد يأكل التفاحة» هذا التركيب مكون من مركب اسمى «الولد» + مركب فعلى وهو «يأكل» + مركب اسمى (التفاحة)[1].

وإذا تأملنا التركيب فى مثالى ابن هشام السابقين نجد «أن بعض العناصر اللغوية شكلت وحدات لغوية تكون بمنزلة الاسم الواحد، وتقع موقع الاسم فى الوظائف النحوية المختلفة، وهو ما يطلق عليه الركن غير المركب الاسمى»[2].

وهذا ما اتضح فى مثال ابن هشام: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم[3] حيث جاء اسم الفاعل عاملاً مع معموله «من خلال إظهار البنية العميقة فى اسم الفاعل «قائم» الذى يعمل عمل الفعل يقوم، ويُكَوِّن مع معموله مركبًا اسميًا، ويشغل وظائف نحوية مختلفة، واسم الفاعل وغيره من المشتقات ملحق بفعله فى العمل؛ لأن الأصل فى العمل أن يكون

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكى اللغوية: ص ١٠٣، ترجمة د. حلمى خليل، الأسكندرية، ط ١٩٨٥م، ود. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث: ص ١٣٩، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط ١٩٨٨م، ود. صبرى إبراهيم السيد، تشومسكى، فكره اللغوى وآراء النقاد فيه: ص ١٠٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٨٩م.

(2) د. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية: ص ١١٥ وانظر كذلك ص ١٥١، دار العلم للملايين، ط١، ط ١٩٩٣م بتصرف يسير.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص ٣٨٧ وما بعدها.

للفعل؛ لأنه فى معناه، ومن لفظه، فجرى مجراه فى العمل كما جرى مجراه فى الإعراب، وأنه؛ أى اسم الفاعل كما قال ابن هشام: «هو ما اشتق من فعل لمن قام به» ... وقوله «لمن قام به» مخرج للفعل بأنواعه؛ فإنه اشتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على من قام به»[1].

ويقول إمام العربية سيبويه: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الفعل فى المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: «هذا الضارب زيدًا» فصار فى المعنى هذا الذى ضرب زيدًا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين[2].

وإذا أمعنا النظر فى كلام سيبويه وجدنا جملة «هذا الضارب زيدًا تتعادل تركيبيًا مع جملة» «هذا الذى ضرب زيدًا».

وكذلك الحال فى كلام ابن هشام فى جملة «زيد قام أبوه» وجدناها تتعادل تركيبيًا مع جملة «زيد أبوه قائم» والبنية العميقة للمركب الفعلى «قام أبوه» هى «أبوه قائم» وتم تحويله من المقصود إلى المنطوق بقانون الإحلال أو الاستبدال Replacement حيث استبدل بالفعل (قام) اسم الفاعل «قائم»

قام أبوه ← أبوه قائم .

لقد اعتبر ابن هشام الجمَلةَ الوْحَدَةَ اللغويةَ الأساسيةَ، وهو ما يقوم به النحو العربى بدراسته، وكذلك حرص على البنية العميقة وربطها بالبنية السطحية فى أحيان كثيرة دون أن يصرح بذلك، كتحويل التراكيب الأساسية أو الباطنية (العميقة) إلى تراكيب ظاهرية (السطحية) والقوانين التى تنظم قواعد التحويل تسمى قوانين تحويلية. ويمكننا توضيح ذلك فى جملة ابن هشام «زيد قام أبوه» على الوجه الآتى:

---

(1) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٤.

(2) سيبويه الكتاب: ج ١ ص ١٨١ وما بعدها.

بتطبيق مبدأ التحويل «زيد أبوه قائم» بالتقديم والتأخير

البنية العميقة	البنية السطحية
↓	↓
زيد قام أبوه	زيد أبوه قائم
↓	↓
أ + ب	أ + أ+ ب
مبتدأ + خبر جملة فعلية	مبتدأ أول + مبتدأ ثانٍ + خبر

قال ابن الأنبارى: «زيد أبوه قائم» زيد: مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، ومنطلق، خبر عن المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدأ الأول»[1].

إن تشومسكى ينظر إلى الأصلية على أنها التركيب الباطنى، أما الفرعية فهى التركيب السطحى.

يقول ابن هشام: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم[2].

ومن ثم جاء إعادة الترتيب فى الجملة permutation بالتقديم والتأخير فى قول ابن هشام «زيد أبوه قائم» فالأصل «زيد قام أبوه» وذلك بوجود الضمير الرابط «هو» فى أبوه، العائد على المبتدأ «زيد» ومن ثم أضحت البنية السطحية للكلام «زيد أبوه قائم» أما البنية العميقة فهى «زيد قام أبوه» وذلك بقانون إعادة الترتيب.

---

(1) ابن الأنبارى، أسرار العربية: ص ٨٣.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٤.

لقد اعتمد ابن هشام على الحدس والافتراض والاحتمال، وهو ما يتفق مع المنهج التحويلى، فجاء التقدم والتأخير، إعادة ترتيب الجملة على هذا النحو:

فالبنية العميقة «زيد قائم أبوه، والبنية السطحية زيد أبوه قائم».

وأما قول الشاعر[1]:

أَلاَ عُمْــرَ وَلَّى مســتطاع رُجُوعُــهُ فَــيَرْأبَ مــا أَثَّــأَتْ يَــدُ الغفــلات

قال ابن هشام يتعين فى قوله «مستطاع رجوعه» تقدير رجوعه: مبتدأ، ومستطاع: خبره، والجملة فى محل نصب على أنها صفة، لا فى محل رفع على أنها خبر... ولذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرًا، ورجوعه فاعلاً، لأن «لا» التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا، فإذا قيل «ألا ماء» كان ذلك كلامًا مؤلفًا من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه[2].

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو مجهول القائل، وقد ورد فى ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٤، والأزهرى، التصريح على التوضيح: ج١ ص ٢٤٥، والأشمونى، شرح الأشمونى على الألفية: ج٢ ص ٢٥، وشرح ابن عقيل: ج٢ ص ٢٣، والبغدادى، شرح أبيات المغنى: ج٢ ص ٩٢، تحقيق عبد العزيز رياح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط ١٣٩٣هـ ١٤١٤ هـ، ومحمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية فى إمهات الكتب النحوية: ج١ ص ٢١٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ط١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧ وولى: أدبر ومضى وانقضى، يَرْأبُ: يصلح ويجبر، أثأت: أفسدت وصدعت. والمعنى: أتمنى عُمْرًا ولى وانقضى يعود، فتصلح فيه ما أفسدته وأضاعته الغفلاتُ ونسيان الموت.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٤.

ويمتنع أيضًا تقدير «مستطاع» صفة على المحل، أو تقدير «مستطاع» رجوعه فى موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ «ألا» مجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها[1].

فعند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها. ولا إلغاؤها إذا تكررت. وخالفهما المازنى والمبرد، ولا حجة لهما فى البيت؛ إذ يتعين كون مستطاع خبرًا أو صفة، ورجوعُهُ نائب فاعل لاسم المفعول مستطاع [2].

بل يجوز كون «مستطاع» خبرًا مقدمًا، «ورجوعه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك[3].

والذى بدا لى أن ابن هشام والأشمونى نَصَّا على أن «مستطاع» خبر مقدم، «ورجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ثانية، ولو كان البيت «ألا عمر ولى مستطاعًا» لتعين أن يكون «رجوعه» نائب فاعل لاسم الفاعل «مستطاع».

ولا يتعين قول «مستطاع» خبر أو صفة، ورجوعه فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاع» خبر مقدم، «ورجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك. وقد شاع فى هذا البيت إسقاط الخبر؛ إذ المراد مع سقوطه ظهر.

وخلاصة كل ما سبق كما يقول ابن عقيل: «إذا قُصد بألا التمنى، فمذهب المازنى أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام.. ومذهب سيبويه أنها يبقى لها

---

(1) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٤ وما بعدها.

(2) شرح الأشمونى على الألفية «المسمى منهج السالك»: ج٢ ص ٢٦، بتصرف يسير.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

عملها فى الاسم ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء»[1] وهو بهذا يكون متفقًا مع ابن هشام فيما سبق.

ووفقًا لقانون التحويل «إعادة الترتيب، تكون «مستطاع» خبرًا مقدمًا و«رجوعه» مبتدأ مؤخرا جوزًا.

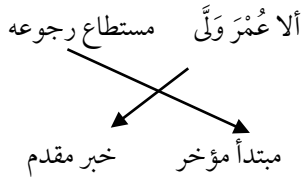

البنية السطحية «مستطاع رجوعه» وأما البنية العميقة فتكون «رجوعه مستطاع» وذلك بإعادة الترتيب، بتقدم الخبر «مستطاع» وتأخير «المبتدأ» رجوعه.

أما الجملة الصغرى فهى المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها فى مثالى ابن هشام «زيد قام أبوه» «زيد أبوه قائم».

إن الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية يعتمد عليها العربى فى صوغ كلامه وعباراته، وإن كثير من الناس يفضلون بناء جملهم وحديثهم بالجملة الفعلية لسهولتها ودلالتها على الحدث والموقف، إلا أن هذا لا يمنع أن الجملة الاسمية يفضلها بعضهم، لأنها تدل على الثبوت وتوكيد الحدث وبيان الدلالة من أقصر طريق.

(1) شرح ابن عقيل: ج٢ ص ٢٣.

المسند هو الخبر «قام أبوه» والمسند إليه هو المبتدأ «زيد» وهما ركنان أساسيان يرتبط كل منهما بالآخر بحيث يؤديان معًا معنى يحسن السكوت عليه.

أصل الكلام «زيد قام أبوه» وهو البنية العميقة وبعد إجراء قانون إعادة الترتيب permutation تصبح الجملة «زيد أبوه قائم» وهو البنية السطحية لها، حيث تحول الكلام من البنية العميقة إلى البنية السطحية الموجودة فى الجملة.

إن المبادئ التى ينادى بها التحويليون لا تختلف إجمالاً عما جاء به ابن هشام، «ذلك أن النحو العربى يلتقى مع النظرية التوليدية والتحويلية فى عدة جوانب، أولها صدور كل منهما على أساس عقلى، وتشومسكى يؤكد أن اللغة ملكة فطرية، وهى وحدة من وحدت العقل، وهو يتخذ من منهج ديكارت العقلانى أساسًا له فى فهم وتحليل الظاهرة اللغوية»[1].

إن تشومسكى يقصد بالنبية العميقة الأساس البنائى الذهنى المجرد الذى يحدده المحتوى المعنوى للجملة، وهو فى ذهن المتكلم المستمع حين تُرسل الجملة أو تُستقبل. أما المقصود بالبنية السطحية فهى الصورة الظاهرة التى تتمثل بها الجملة، ويعتمد تشومسكى لتوضيح ما يريد بالمثل المعروف فى قواعد «بور روبال Pori robal» وهو: «خلق اللهُ الذى لا يُرى العالم المرئى» فهذه الجملة ذات البنية السطحية الواضحة، إنما تعود فى رأى تشومسكى إلى معان ذهنية مجردة، يمكن تمثيلها بثلاث جمل: نواة وذلك على الوجه الآتى:

١. الله لا يرى

---

(١) أسمهان الصالح، النظرية التحويلية وتطبيقاتها فى النحو العربى: ص ٣٢٨. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد التاسع والعشرون (٢) شباط ٢٠١٣م.

٢. الله خلق العالم

٣. العالم مرئ.

وهذه المتبينات المجردة حولت إلى البنية السطحية على شكل الجملة السالفة الذكر، وذلك بإجراء عمليات تحويلية معينة[١].

(١) مرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين جومسكى والدرس النحوى العربى: ص ١٣ وما بعدها، مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (٣٤) – المغرب – ١٤١١ هـ = ١٩٩٠م.

اعتبارات الجملة الصغرى والكبرى

لقد بحث تشومسكى عن الكليات النحوية التى تعنى بإيجاد قاسم مشترك بين معظم اللغات من خلال إمكانية التواصل لقواعد نحو كلى universal grammer تقبله اللغات كافة وقادر على استيعاب كل القواعد المشتركة بينها، وتبدأ القواعد التوليدية أولاً باعتبار أبجدية مناسبة (عددًا منتهيًا من الرموز) ومنها يتم توليد عدد نهائى من الجمل، وفق سلسلة من الاختيارات، بحيث إن كل اختيار يفرض قيودًا رياضية معينة على الاختيار الذى يليه، كأن نختار فى بداية الجملة اسم الإشارة «هذا» فالذى يعقبه حتمًا ينبغى أن يكون اسمًا مفردًا لا جمعًا، فمثلاً عند إنتاج الجملة نبدأ بحالة أولية غير نهائية تسمى الجملة؛ لتتفرع منها «مكون اسمى» ومكون «فعلى» ثم يتفرع من المكون الفعلى الفعل والأداة والاسم الأول.. ثم يتفرع من المكون الاسمى الأداة والاسم الثانى... إلى أن تنتهى هذه الشجرة بالاستبدال المتتالى، خطوة مفردة بخطوة مفردة، وهكذا حتى تنتهى بإنتاج الجملة كحالة نهائية، والتى يمكن أن تولد بشكل صحيح جميع التركيبات الممكنة من الكلمات لتشكيل جميع الجمل النحوية السليمة فى اللغة.

هذه القواعد الرياضية تشمل قواعد تحويلية تمكننا من تحويل الجملة إلى جمل أخرى تتشابه معها فى المعنى[1]. وذلك عن طريق جملة من التحويلات كالحذف والنقل والإضمار والتقديم والتأخير، وقواعد صوتية صرفية تهتم أساسًا بتحويل

(1) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة: ص ١٤٩، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

«المورفيمات» قواعد تكوين الكلمات من مقاطع حرفية إلى سلسلة من الفونيمات، سلسلة من المقاطع الصوتية المقبولة، أى إعادة كتابة العناصر كما تنطق[1]. وبناء على ما سبق فإن البنية التركيبية تتكون: (فونيمات – مقاطع – مورفيمات – تراكيب)

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير. «وغلامه منطلق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و«أبوه غلامُه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام[2].

(1) ينقسم المورفيم فى اللغة العربية إلى أقسام ثلاثة:

الأول: المورفيم الحر: وهو عبارة عن وحدة صرفية مستقلة، أو تراكيب نحو: الضمائر المتوصلة (أنا، أنتَ، أنتِ، نحن، أنتما، أنتم، أنتن، هو ، هى، هما، هم، هن).

الثانى: المورفيم المقيد: وهو كل وحدة صرفية متصلة بالكلمة، أو هو ما ارتبط مع المورفيم الحر، أل التعريف، ألف الاثنين، واو الجماعة، أحرف المضارعة (الهمزة، النون، الياء، التاء) نحو كملة (المسلمون): أل التعريف: مورفيم مقيد مسلم، مورفيم حر، ون: مورفيم مقيد.

الثالث: المورفيم الصفرى: وهو المورفيم الذى لا وجود له فى الرسم الكتابى، وإنما فى الصورة الموضوعة فى الذهن، ويتمثل هذل المورفيم فى الضمائر المستترة. انظر، د. عبد القاهر عبد الجليل، علم الصرف الصوتى: ص ٣٨، المملكة الأردنية الهاشمية، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ط ١٩٩٨م، وعبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتى فى الدراسات العربية: ص ١٥، دار الفكر، دمشق، ط١، ط٢٠٠٠م.

أما الفونيم فو أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعانى، واستخدمه أكثر الأصواتيين العرب بلفظه الأجنبى مرسومًا بالحرف العربى (فونيم) و(الفوينم) لكن بعضهم يترجمه بالوحدة الصوتية، ينظر فى د. محمد على الخولى، معجم علم اللغة النظرى: ص ٢٠٩. وقد يكون الفونيم أحد معانيه الحرف، حين يقسم العدد الأكبر من الأصوات إلى العدد الأقل من الحروف. د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة: ص ١٢٦.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢.

وبإمعان النظر فى كلام ابن هشام نلحظ أن الجملة الكبرى «زيد أبوه غلامه منطلق» مركبة من ثلاث مبتدأت هى: «زيد – أبوه – غلامه» ومنطلق خبر المبتدأ الثالث، والجملة من المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى «أبوه»، وجملة المبتدأ الثانى فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «زيد».

هذا على أساس وجود الضمير الرابط فى الجملة الخبرية وهو الهاء فى كل من المبتدأ الثانى «أبوه» والمبتدأ الثالث «غلامه» الذى يعود على المبتدأ الأول «زيد» ويطابقه.

وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الأسمية المركبة، مركبة هى نفسها من جملتين أو أكثر، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ فى جملة معمول فيها، لا فى الجملة العاملة، مثال ذلك: «إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت، تذكرت الخزرج قيس ابن الحطيم» فخبر: «حرب الأوس والخزرج» هنا مركب من جملة عاملة وهى: «تذكرت الخزرج» وجملة معمول فيها، هى: «لما هدأت». وضمير: «هدأت» هو الراجع إلى المبتدأ، الذى هو: «حرب الأوس والخزرج»[1].

ويمكننا إدراج مثال ابن هشام «زيد أبوه غلامه منطلق» تحت قانون «تعدد البُنَي السطحية فى التركيب الواحد»، وذلك على النحو التالى:

(1) برجشتراسر، التطور النحوى: ص ١٣٩.

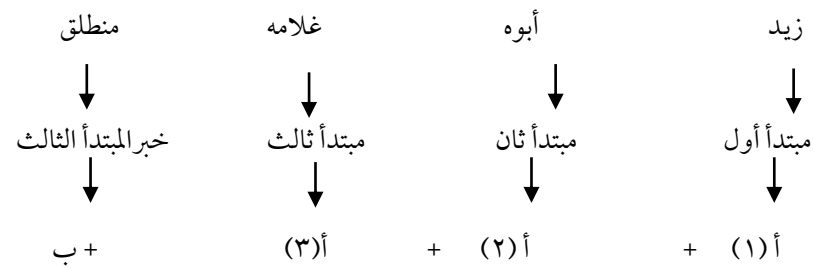

وعند تحويل هذه البُنَى السطحية إلى البنى العميقة الأصلية نلحظ وجود أصول مشتركة تجمعها، حيث اشتركت الجمل الثلاث «زيد أبوه غلامه منطلق» فى بنية واحدة عميقة ألا وهى: «غلام أبوه زيد منطلق».

ويعضد كلامنا هذا ويقويه : "أنه قد تأتى جمل عدة ذلت بُنى سطحية متنوعة، وتعود فى بنيتها العميقة إلى أصل مشترك كأن تقول: «زيد عريض الجبين». «جبين زيد عريض». «زيد جبينه عريض». فهذه الجمل ذات البنى السطحية المختلفة إنما تجمعها أصول مشتركة فى البنية العميقة[1].

(1) جون سيرل، تشومسكى والثورة اللغوية: ص ١٣٠ مقال منشور فى مجلة الفكر العربى «معهد الإنماء العربى» لبنان، المجلد الأول، مارس ١٩٧٩م، ومرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين جومسكى والدرس النحوى: ص ٣١.

فائدة الجملة المركبة:

من البديهى أنه لا فائدة إلا إذا كان الكلام تامًا. أما الكلم المفرد فلا تتعلق به الفائدة، وإن تعلقت به الدلالة على معنى مفرد «لفظى» يقول الزجاجى: «الاسم يدل على مسماه.. ولا يحصل منه فائدة مفردًا حتى نقرنه باسم مثله، أو فعل أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوًا وهذرًا غير مفيد، وكذلك الحرف إذا ذكرته دَلَّ على المعنى الموضوع له، ثم لم تكتمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم فى هذا سواء، لا فرق بينهما»[1].

ويقول برجشتراسر: «وفائدة الجملة الاسمية المركبة، تقارب فائدة العبارة الفرنسية المذكورة Cest qui، فتمكن الناطق من أن يقدم الكلمة التى يريد أن ينبه السامعين إليها، أو الكلمة التى تربط الجملة الجديدة بما قبلها فى أول الجملة بغير تغيير لتركيب الكلمات العادى. والعربية تميل إلى التحفظ بالترتيب المألوف، فإنا لو أردنا فى مثالنا «كل امرئ فله رزق سيبلغه» أن نقدم «كل امرئ» فى جملة اسمية بسيطة لكانت: «ولكل امرئ رزق سيبلغه». وكان مثل هذا الترتيب غير مقبول فى الزمان القديم، وإن وجد كثيرًا فى الزمان الحاضر وفى اللغة العربية[2].

إن المعانى المتعددة التى تشملها البنية السطحية للجملة تبين أن لها بُنى عميقة مختلفة، ويجب تفسيرها[3]. ففى قول ابن هشام: «زيد أبوه غلامه منطلق» أبوه، فيه ضمير رابط يرجع إلى المبتدأ الأول «زيد» وغلامه فيه ضمير رابط يرجع إلى المبتدأ الثانى أبوه ويطابقه. وهذا يؤدى إلى اشتراك جملتين فى بنية نحوية

---

(1) الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو: ص ٤٩، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٦، ط ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م.

(2) برجشتراسر، التطور النحوى: ص ١٣٨ وما بعدها.

(3) جون سيرل، تشومسكى والثورة اللغوية: ص ١٢٦، ومرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة عند جومسكى والدرس النحوى: ص ١١.

واحدة من حيث المستوى السطحى، لكنهما متغايرتان جدًا من حيث العلاقات اللغوية فى البنية العميقة.

إن معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحليلية التى يخضع لها التحليل النحوى، وأن الدلالة ينبغى أن تدخل فى هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوى للغات الإنسانية.. فالجملة «اشتعلت النار فى المنزل» صحيحة نحويًا، والجملة: «اشتعل الثلج فى الماء» غير صحيحة نحويًا. ويرجع انحراف الجملة الثانية عن الصحة أن المكون الدلالى للفعل (اشتعل) لا يترتب فى المكون الدلالى للفاعل (الثلج)[1].

ومن ثم يأتى التمييز بين اللفظ والمعنى، ذلك أن اللفظ إذا حُدِّد أو فُسِّر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى، فالتحليل هو تحليل معنوى، أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ دون أى اعتبار للمعنى فهو تحليل نحوى، والخلط بينهما يعتبر خطأ وتقصيرًا، وقد بَنَى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول؛ لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولاً، ثم يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك أن الانطلاق فى التحليل يجب أن يكون من اللفظ فى أبسط أحواله، وهو انفراد.

إن المعنى يمثل محورًا مهمًا وركيزة أساسية فى النظرية التحويلية العربية والغربية وذلك كما يقول جون ليونز: «إن هناك شعورًا عامًا بأن الدلالة هى ذلك الجانب العميق أو الهام من اللغة، وأن دراسة هذا الجانب الدلالى بما له صلة فى فهم الدلالة العميقة للغة وإدراكها هو الذى يضفى على الدراسة اللغوية هذا الطابع المنير والمميز لها»[2].

---

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكى اللغوية: ص ١٦٠ وما بعدها بتصرف يسير.

(2) جون لوينز، نظرية تشومسكى اللغوية: ص ١٠.

إن القواعد التحويلية ينجم عند اتباعها جمل أصولية لا غير، كما تحدد كل الجمل المحتملة فى اللغة[1].

وبناء على هذا فإن القواعد قادرة على خلق الجمل الصحيحة، فليست هى قواعد تقليدية؛ لأن القواعد التقليدية معيارية بمعنى أنها تفترض الصواب والخطأ بالنسبة للكلام الفعلى الذى يستعمله الناس، وليست وصفية، لأنها ليست وصفًا للكلام الفعلى كما هو فى المدرسة الوصفية[2].

(1) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية: ص ٩، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١٩٨٦م.

(2) السيد أحمد صقر، اتجاهات معاصرة لدراسة النحو العربى: ص ٨، بحث مرجعى مقدم للجنة الدائمة للغة العربية، القاهرة، ط ١٩٩٩م.

الأصل والفرع فى بنية الجملة الكبرى والصغرى عند ابن هشام

إن قضية الأصل والفرع شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوى، وافدة عليهم من أصول الفقه، وكان النحاة يقفون على جهودهم فى الدرس الفقهى، ويأخذون عنهم، فالمعروف أن الخليل بن أحمد كان معاصرًا لأبى حنيفة، وكان يقتبس منه نصوصًا فقهية تؤيد ما يذهب إليه من مسائل النحو[1].

يقول العكبرى: «وأما الفرع والأصل فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة الأقيسة الفقهية، فالأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا. والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال فى ذلك «الضرب» مثلاً فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولايدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب، ففيها حروف الأصل، وهى الضاد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر[2].

إن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل، وقد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعًا[3].

---

(1) د. أحمد علم الجندى، فى الإعراب ومشكلاته: ص ١٧٠، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد (٤٢) لسنة ١٩٧٨م.

(2) العكبرى، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص ١٤٤، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامى، ط١ ، ط١٩٨٦ م.

(3) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج١ ص ٢٠٦ (المسألة رقم ٢٨) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د. ت.

الأصلية والفرعية فى المبتدأ والخبر:

يقول ابن هشام فى قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [1] إذ الأصل لكن أنا هو الله ربى [2].

ونفهم من كلام ابن هشام أن "لكنَّا" أصلها "لكن أنا" "لكنَّا" فرع، و"أنا" هو الأصل، فالفرع توجد فيه حروف "لكنَّا" .

فالأصل هنا "لكن أنا هو الله" وهو ما يعرف بالتركيب الباطنى، والفرع هنا «لكنَّا هو الله" وهو ما يعرف بالتركيب السطحى. ويمكننا تفسير ذلك فى ضوء المنهج التحويلى على أساس: «أن الأصل هو التركيب الباطنى» البنية العميقة. أما الفرع فهو التركيب السطحى، وهذان المصطلحان من أقوى الركائز لدى التحويليين [3].

الأصلية والفرعية فى اسم الفاعل والفعل:

لقد نص ابن الأنبارى على أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع [4].

وبإمعان النظر فى مثال ابن هشام ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾ [5] نجده يحتمل أن يكون الخبر مفردا أو جملة فعلية ، وأما قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [6]

---

(1) سورة الكهف، من الآية ٣٨.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢ .

(3) د. صالح سليم عبد القادر، تصريف الأفعال والمشتقات والمصادر: ص ١٢، طبعة ١٩٩٦م.

(4) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج١ ص ٢١٣ وما بعدها المسألة (٢٩).

(5) سورة هود، من الآية ٧٦.

(6) سورة مريم من الآية ٩٥.

فالخبر هنا مفرد ولا يحتمل الوجهين ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾ [1] الخبر مفرد ولا يتحمل الوجهين.

يتبين لنا أن استعمال: «آتيك – آتيه – آيتهم» أسماء فاعلين هو الأصل، واستعمالهم أفعال مضارعة هو الفرع. يقول ابن الأنبارى: والصحيح عندى هو الأول؛ وذلك لأن اسم الفاعل فرع على العمل فى الفعل، وإن كان هو الأصل فى غير العمل، فلما وجب ها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل[٢].

وفى موضع آخر، يقول: «.. أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير، وإنما يُضْمَر فيما شَابْهَ منها الفعل كاسم الفاعل نحو: «ضارب» و«قاتل» فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلاشك أن المشبه بالشىء يكون أضعف منه فى ذلك الشىء، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير فى كل حالة – إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير مَنْ هو له؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع تنحط من درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع[٣].

ونفهم مما سبق أن اسم الفاعل يجرى على غير من هو له فيتحمل الضمير على نحو ما ورد فى أمثلة ابن هشام «أنا آيتك به» وفى قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢.
(٢) ابن الانبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج١ ص ٢١٤.
(٣) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج١ ص ٦٧ المسألة (١٨).

﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ فى قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾ فالضمير المقدر فى «آتيك» تقديره «أنا» والضمير المقدر فى «آتيه» تقديره أنا، والضمير المقدر فى «آتيهم» تقديره «هم» وذلك بحسب المعنى والدلالة.

ومن ثم يكون اسم الفاعل فرع على العمل فى الفعل، رغم أنه أصل فى غير العمل، ولذلك كان الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل.

الحذف فى بنية الجملة الكبرى فى ضوء المنهج التحويلى

الحذف من الظواهر اللغوية المشهورة فى الدرس النحوى، ويقصد به عند النحاة «حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابى، أو إسقاط صيغ داخل التركيب فى بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ التى يرى النحاة أنها تلعب دورًا فى التراكيب فى حالتى الذكر والإسقاط، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًا لسلامة التراكيب وتطبيقًا للقواعد، ثم هى موجودة، ويمكن أن تكون موجودة فى مواقف لغوية مختلفة[1] فإذا علم المخاطب بالمحذوف كان الحذف أوجز وأبلغ.

وبناء عليه فإن الحذف يدور حول إسقاط حذف عنصر من عناصر الكلام لوجود قرينة، وقد أشار إلى هذا إمام العربية سيبويه فى مواضع متفرقة من الكتاب، يقول: «اعلم أنهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله فى الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون»[2].

فالحذف إذًا – على حد قول عبد القاهر الجرجانى: «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تَبِنْ»[3].

---

(1) د. على أبو المكارم، الحذف والتقدير فى النحو العربى: ص ١٩٦، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

(2) سيبويه، الكتاب : ج١ ص ٢٥٧ وما بعدها.

(3) عبد القاهر الجرجانى ، دلائل الإعجاز: ج١ ص ١٢١ .

والآن ماذا عند ابن هشام من نماذج للحذف؟

الحقيقة أننى لم أجد إلا مثالاً واحدًا، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[1] يقول ابن هشام: إذ الأصل لكن أنا هو الله ربى، ففيها ثلاثة مبتدأت[2] إذا لم يُقَدَّر «هو» ضمير له سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدِّر ضمير الشأن وهو الظاهر[3] ثم حذفت همزة أنا حذفًا اعتباطيًا، وقيل: حذفًا قياسيًا بأن نُقلت حركتها، ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن فى نون أنا[4].

فأصل الكلام؛ أى البنية العميقة «لكن أنا هو الله ربى» ثم حولت بعد تطبيق قانون الحذف إلى «لكنا» وهو البنية السطحية للجملة، وهذا الحذف قياسيً

---

(1) سورة الكهف، من الآية .

(2) لكنَّا: مؤلفة من (لكن) و(أنا). لكن: حرف استدراك. أنا: ضمير مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ أول – والجملة استئنافية. هو: ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع مبتدأ ثان. الله: لفظ الجلالة مبتدأ ثالث. ربى: خبر المبتدأ الثالث، وهو مضاف؛ وجملة هو الله ربى (خبر المبتدأ أنا).

(3) ضمير الشأن: هو مبتدأ تكون الجملة بعده هى نفسه فى المعنى فلا تحتاج إلى رابط، أو أن الرابط هو كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى، تحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة، ولا يكون ضمير الشأن لحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزئيها، فإن كان بلفظ التذكير سُمِّى ضمير شأن كما فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص، الآية / ١ . وإن كان بلفظ التأنيث سُمِّى ضمير قصة، وقد يسمى بهما، كما فى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ سورة الأنبياء، من الآية ١٩٧، ينظر ضمير الشأن فى الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج١ ص ١٦٢ ومابعدها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ط١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م ، والسيوطى، المطالع السعيدة: ص ١٣٩ .

(4) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢ .

ويكون واجبًا، بأن نقلت حركة الهمزة فى «أنا» إلى ما قبلها، ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن فى نون «أنا» وذلك فى ضوء المنهج التحويلى، وبعد هذا الحذف الإجبارى للهمزة فى «أنا» تحولت الجملة إلى «لكنَّا» بدلاً من «لكنْ أنا».

ومن جهة أخرى نص ابن هشام على أن هذا الحذف فى المثال الذى أورده، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [1] حُذف حذفًا اعتباطيًا [2] يقول فى هذه الآية الكريمة: قُدِّر ضمير الشأن، وهو الظاهر، ثم حذفت همزة «أنا» حذفًا اعتباطيًا[3].

إن التركيب الباطنى – العميق – يعطى المعنى الأساسى للجملة، وهذا التركيب هو تركيب مجرد وافتراضى، يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن أصبح تركيبًا ظاهريًا، وبذلك يكون التركيب الظاهرى حقيقة فيزيائية ملموسة، ونستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا[4].

ولابد أن يراعى المتكلم و المخاطب والنحوى البنية العميقة ومعناها عند التعامل مع البنية السطحية المنطوقة أو المكتوبة. وهذا يؤكد وجود المنهج التحويلى فى النحو العربى كما وجد مؤخرًا لدى التحويليين الغربيين وأتباعهم، وإن لم يكن صورة أكبر وأوضح من دون تسمية.

إن الحذف ظاهرة مشتركة فى اللغات السامية حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة، كما هو واضح فى قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [5] الوارد

(1) سورة الكهف ، من الآية ٣٨.
(2) الحذف الاعتباطى: ما كان لغير علة ولا تبرير، أى لم يستند على علة، أو أساس.
(3) ابن هشام، مغنى اللبيب: ج٢ ص ١٢ .
(4) د. محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية: ص٢٢، دار المريخ، الرياض، ط١٩٨١م.
(5) سورة الكهف، من الآية ٣٨.

فى مغنى اللبيب، أو التى يمكن فهمها من السياق، يقول الدكتور عبده الراجحى: «والطريقة التى يقدمها النحو التحويلى – الغربى فى تفسير ظاهرة الحذف هى التى يقدمها النحو التحويلى، فمثلا (Richard is as stubbornss our father) يقول التحويليون إن (Father is our) مأخوذة من بنية عميقة هى (our father is stubbornss) وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة التى هى (Stubborn)[1].

وهذا يعنى أن البنية العميقة فى ذهن المتكلم عند نطقه أو كتابته للبنية السطحية، وتأتى أهمية القول بالحذف فى أنه: »أحد المطالب الاستعمالية، فقد يعرض لبناء الجملة أن يحذف منها أحد العناصر المكونة لهذا البناء؛ وذلك لا يتم إلا كان الباقى فى بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا فى الدلالة كافيًا فى أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية ومقالية تشير إليه[2].

(1) د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث: ص ١٤٦.

(2) د. محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية: ص ١١٣، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط ١٩٧٩م.

إجراء اسمى الفاعل والمفعول مجرى الفعل المضارع معنى وعملاً عند ابن هشام فى ضوء المنهج التحويلى

إن الفعل المضارع يدل على وقوع حدث فى الحال أو الاستقبال، قال الرضى: «هو حقيقة فى المستقبل، مجاز فى الحال؛ لخفاء الحال، وقيل: هو حقيقة فى الحال، مجاز فى المستقبل؛ لأنه إذا خلا من القرآن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة[1]

والآن، هل يجرى اسما الفاعل والمفعول مجرى الفعل المضارع؟!

نعم، هذا صحيح، يقول ابن هشام: «وقد يحتمل الكلام الجملة الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة: أحدها: نحو: «أنا آتيك به» إذا يحتمل «آتيك» أن يكون مضارعًا ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافًا إليه، مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾[2] ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[3] ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد»[4].

إن ابن هشام قد تابع كلا من إمام العربية سيبويه[5] والمبرد[6]

---

(1) الرضى، شرح كافية ابن الحاجب: ج٤ ص ١٢، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د. ت.

(2) سورة هود، من الآية ٧٦.

(3) سورة مريم، من الآية ٩٥.

(4) ابن هشام، مغنى اللبيب : ج٢ ص ١٤.

(5) سيبويه، الكتاب: ج١ ص ١٦٤، وانظر كذلك: ص ١٨١.

(6) المبرد، المقتضب: ج٢ ص ١١٧ وما بعدها، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهر ط ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.

والزجاجى[١] وابن الأنبارى[٢] وابن يعيش[٣] والأزهرى[٤] يقول إمام العربية سيبويه: «هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفْعِل كان نكرة منونًا، وذلك قولك: «هذا ضارب زيد غدًا» فمعناه وعمله هذا يضرب زيدًا غدًا، فإذا حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضارب زيدًا الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا الساعة. وكان زيد ضاربًا أباك، فإنما تحدث أيضًا عن اتصال فعل فى حال وقوعه، وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعمله كقولك كان يَضْرِب أباك ويوافق زيدًا، فهذا يجرى مجرى الفعل المضارع فى المعنى والعمل[٥].

ويقول المبرد: «فاسم الفاعل – قلت حروفه أو كثرت – بمنزلة الفعل المضارع معناه (يَفْعِل) واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذى معناه (يُفْعِلُ) تقول: «زيد ضاربٌ عمرًا» كما تقول: «زيد يَضْرب عمرًا». «وزيد مضروب سوطًا» كما تقول: «زيد يُضْرَبُ سوطًا»[٦].

(١) الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو: ص ١٣٥.
(٢) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ج٢ ص ١٠١.
(٣) ابن يعيش، شرح للمفصل: ج٦ ص ٦٨، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
(٤) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج٢ ص ٦٥، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
(٥) سيبويه، الكتاب: ج١ ص ١٦٤.
(٦) المبرد، المقتضب: ج٢ ص ١١٧ وما بعدها.

ويقول الزجاجي: «ضارب تعمل عمل يضرب، أعرب؛ لأنه ضارعه، فكذلك ضاربٌ يعمل عمله لمضارعته إياه، فحمل كل واحد منهما على صاحبه»[1].

وقال ابن الأنباري: «إن الفعل المضارع يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه؛ ألا ترى أن قولك «يضرب» على وزن «ضارب» فى حركته وسكونه[2].

وقال الأزهري: «واسم الفاعل حَلَّ محل الفعل، والفعل يعمل فى جميع الحالات. فكذا ماحل محله»[3].

يقول إمام العربية سيبويه مبينًا علة جريان اسم الفاعل مجرى الفعل: «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة؛ لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له.. فلما أرادوا سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل... وذلك كقولك: هذا ضارب عبد الله وأخيه... وجه الكلام وحده الجر... ولو قلت: هذا ضارب عبد الله وزيدًا جارٍ على إضمار فعل؛ أى: وضرب زيدًا... وإنما جارٍ هذا الإضمار؛ لأن معنى الحديث فى قولك: «هذا ضارب زيدًا... وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى»[4].

---

(1) الزجاجي، الإيضاح فى علل النحو: ص ١٣٥.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج٢ ص ١٠١.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ج٢ ص ٦٢.

(4) سيبويه، الكتاب: ج١ ص ١٧١ وما بعدها، وابن السراج، الأصول فى النحو: ج١ ص ١٢٣، تحقيق د. عبد الحسين الفعلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ط١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

ونخلص مما سبق أن ابن هشام اتفق مع النحاة جميعهم على أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل، وإنْ لم يصرح بأنه يجرى مجراه فى المعنى والعمل.

فحين نتأمل قوله: «أنا آتيك به» وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[2] يتبين لنا أن (آتيك – آيتهم – آيته) يحتمل أن يكون فعلاً مضارعًا، وهم: ضمير متصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به مقدم، وعذاب: فاعل مؤخر.

ويحتمل أن يكون اسم فاعل فيكون خبرًا، لـ «أنهم» مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والهاء: مضاف إليه، وعذاب: فاعل لاسم الفاعل «آيتهم» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ويدعمه ويؤكده أن أصل الخبر الإفراد.

ومعنى هذا أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل المضارع فى المعنى والعمل فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾[3] فآتيهم اسم فاعل يعمل عمل فعله هنا لأنه سبق بمتدأ «إن واسمها» وأنه مضاف.

والذى بدا لى أن الذى يقوى المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع مما أدى إلى إجرائه مجراه معنى وعملاً أن اسم الفاعل هذا اعتمد على مبتدأ «إن واسمها» وذلك بجانب الفعلية فيه. «وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال والأسماء فيها فى تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر فى الحقيقة إنما يكون بالفعل؛

(1) سورة هود، من الآية ٧٦.
(2) سورة مريم ، من الآية ٩٥.
(3) سورة هود، من الآية ٧٦.

لأنه هو الذى يجهله المخاطب... وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل اسم الفاعل من غير اعتماد... وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل»[1].

هذا من ناحية اللفظ. أما من ناحية المعنى فإن الصيغة قد تتغير من الإفراد إلى التثنية إلى الجمع، وإلى صيغة مبالغة، وصفة مشبهة، واسم مفعول، ورغم ذلك يبقى عاملاً لبقاء المشابهة بينهما معنى، فنقول – مثلاً – فى اسم الفاعل «الطالب فاهم الدرس، الطالبان فاهما الدرس، الطلاب فاهمو الدرس، ونقول فى صيغة المبالغة: «الطالب فَهَّام الدرس – وفى اسم المفعول: «الدرس مفهوم – الدرسان مفهومان – المحاضرات مفهومات، وفى الصفة المشبهة: «محمد فَهِم الدرس... إلى آخره... وبتطبيق المنهج التحويلى على قول ابن هشام» «أنا آتيك به» من البنية العميقة إلى البنية السطحية، يكون هكذا.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج٦ ص ٧٠.

البنية السطحية المكونة التركيبى Syntecis component

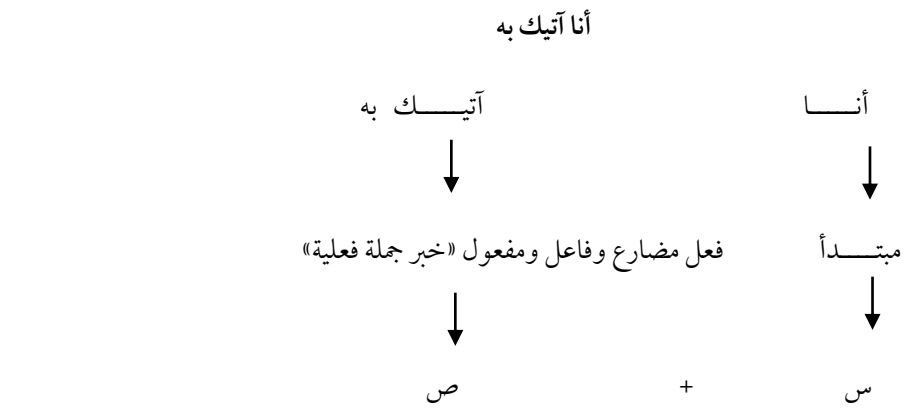

البنيـــة العميقـــة لهـــذا التركيـــب

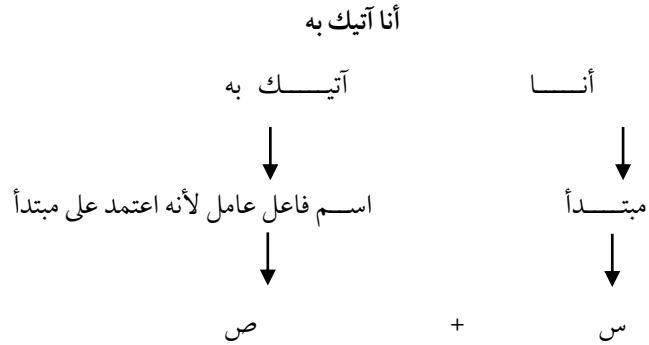

تم الإحلال «التحويل transformation فى لفظ آتيك من اسم فاعل إلى فعل؛ أى حولت البنية العميقة إلى بنية سطحية، وهذا يمثل أساس النظرية التحويلية.

إن اعتبار البنية الداخلية للجملة الفعلية «فعل + فاعل + مفعول» يعنى أن الفعل والمفعول به ليس مكونًا جُمَليًا واحدًا، فإذا تبين أن هناك ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإنَّ الافتراض أن البنية الداخلية «العميقة» هى: «فعل+ فاعل+ مفعول ينهار من أساسه».

فلو افترضنا أن الفعل «آتيهم» اسم فاعل بتطبيق المنهج التحويلى تضحى «فعل مضارع» رغم بقاء اللفظ كما هو فى معناه ودلالته؛ وذلك لأن اسم الفاعل يشابه «الفعل المضارع فى الحركات والسكنات والحروف وصلاحيته للحال والاستقبال، نحو: «أتى ← يأتى ← آتٍ ← «دعا ← يدعو ← داعٍ ← الداعى».

إجراء اسم المفعول مجرى الفعل المضارع المبني للمجهول :

اسم المفعول يعمل عمل فعله كاسم الفاعل، ويجرى مجرى المضارع المبني للمجهول عملاً ومعنى فى الأمثلة الثلاثة التى أوردها ابن هشام وهى: «أنا آتيك به» وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[2] حيث حُمِل على اسم الفاعل فى هذا الإجراء وعمل بنفس شروطه، بشرط أن يكون الفعل المضارع مبنيًا للمجهول، يقول ابن السراج: «والمفعول يجرى مجرى الفاعل كما كان (يَفْعَلُ) يجرى مجرى (يَفْعُل) فتقول: زيد مضروب أبوه سوطًا، وملبس ثوبًا»[3].

ويقول ابن هشام: «جاء المضروب عبدُه» فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مَقَام عامله، كما تقول: «جاء الذى ضُرب عَبْدُهُ» ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول: «زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ» فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: «مضروب عَبْدُهُ» وأنت تريد الماضى[4].

---

(1) سورة هود، من الآية ٧٦.

(2) سورة مريم، من الآية ٩٥.

(3) ابن السراج، الأصول فى النحو: ج١ ص ١٢٣.

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى: ص ٣٨٨ ومابعدها.

ومن قبلهما نَبَّه على هذا المبرد، يقول: «واسم المفعول جارٍ على المضارع الذى معناه «يُفعَلُ» تقول: «زيد مضروب سوطًا، كما تقول: زيد يُضْرَبُ سوطًا»[1].

ويدعم كل هؤلاء إمام العربية سيبويه بقوله: «هذا باب ما جرى من الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل، وذلك كقولك: أزيدًا ضارب وأنت مكرم... وكذلك جميع هذا، فمفعول مثل يَفْعُل، وفاعل مثل يَفْعَل»[2].

وقد شرح السيرافى قول إمام العربية سيبويه قائلاً: حَمْل الأسماء على إذا كانت بينهما مشاكلة... فالمضارعة التى حملنا بها الأفعال على الأسماء وأعربناها، حملنا أيضًا الأسماء على الأفعال فأعملناها؛ لأن العمل فى الأصل للأفعال، فإذا كان الاسم فى معنى فعل ماضٍ لم تعمله... لأن الذى يعمل عمل الفعل من أسماء الفاعلين ما كان فى معنى الفعل المضارع.. ومفعول مثل (محبوس) وما أشبهه يجرى مجرى (يحبس) والأفعال التى لم تسم فاعلوها.. ثم أجروا اسم الفاعل الذى فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذى فيه معنى المبالغة فى العمل، وإن لم يكن جاريًا عليه فى اللفظ[3].

وبإمعان النظر فى أمثلة ابن هشام نجد أن «آتيك» مثلاً – يحتمل أن يكون مضارعًا، ويحتمل أن يكون مفعولاً على نحو ما صَرَّح به؛ وذلك على أساس تحول بنية الفعل المضارع إلى مفعول، ببنائه للمجهول «أُوْتيك به». بضم الأول وكسر الثالث، فيكون اسم المفعول منه «مَأْتيك به».

لكن، ما الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول؟!

---

(1) المبرد، المقتضب: ج٢ ص ١١٧، وما بعدها.

(2) سيبويه، الكتاب: ج١ ص ١٠٨ ومابعدها.

(3) السيرافى، شرح كتاب سيبويه: ج٣ ص ٢٠٣ إلى ص ٢٢٥، بتصرف، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٠م.

الفرق بينهما – فى صناعة الإعراب – أن اسم الفاعل الدال على الحدث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه، فلا يجوز أن تقول: «محمد ضارب أبيه زيدًا» وذلك لأن الذات التى يدل عليها ضارب هى الأب، فلو أضفت «ضارب» إلى الأب كنت قد أضفت الشئ إلى نفسه. وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشئ إلى نفسه، فيجب فى هذا المثال أن تقول: «محمد ضارب أبوه زيدًا» بتنوين ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل. أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصد» بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله زيد محمود مقاصده «برفع مقاصد على أنه نائب فاعل».

وشئ آخر يفرق بينهما: وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدى نحو: ضارب ومكرم، ومن مصدر الفعل اللازم، الفعل المتعدى نحو: مضروب ومأسور؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجر أو المجرور[1].

وإذا قلنا: «زيد مُعْلِمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قائمًا» فزيد: مبتدأ، ومعلم: خبره، وأبوه: رفع بالنيابة وهو المفعول الأول، وعمرًا: المفعول الثانى، وقائمًا: المفعول الثالث.

وقد يضاف ذا، أى: اسم المفعول إلى اسم مرتفع به، «كمحمود المقاصِدِ الورعْ» أصله: «الورع محمود مقاصده» فمقاصده رفع بمحمود على النيابة، فحول إلى «الورع محمود المقاصد» بالنصب على ما ذكر، ثم حول إلى «محمود المقاصد» بالجر[2].

ويحتمل أن يكون اسم فاعل على نحو ما أوضحناه من قبل عملاً ومعنى بمعنى اسم المفعول، ومما يؤيد هذا قول الحملاوى: «وقد يأتى فاعل» مرادًا به

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، هامش ص ٣٨٩.

(2) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك «المسمى منهج السالك»: ج٢ ص ٥٨٢، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ث.

اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1] أى مرضية[2].

وكقول الشاعر الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر[3]:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم

الطاعم الكاسى: أى المطعوم المكسى، فاسم الفاعل بمعنى اسم المفعول. ولذلك قال ابن هشام فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾[4] وفى قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[5] وفى قوله «أنا آتيك به» يحتمل أن يكون اسم مفعول، فجاء آتيهم وهو اسم فاعل بمعنى مفعول «مأتيهم» وجاء آتيه بمعنى «مأتيه»، وجاء آتيك بمعنى « مأتيك».

(1) سورة الحاقة، الآية ٢١.

(2) أحمد الحملاوى، شذا العرف فى فن الصرف: ص ٧٥، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د. ث.

(3) البيت من بحر البسيط، وقد ورد فى الخليل بن أحمد، العين: «باب العين والقاف والدال»: ج١ ص ١٤٣، تحقيق د. مهدى المخزومى، ود. إبراهيم السامرائى، دار ومكتبة الهلال، د. ت، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (ط – ع – م) ج٣ ص ٤١١، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ط ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، وابن منظور، اللسان، باب العين والقاف والدال: ج١٠ ص ١٠٨، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، وابن الأنبارى، الأضداد فى اللغة العربية: ص ١٢٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م. والمعنى لا ترحل المكارم التى لاتملكها، ففاقد الشئ لا يعطيه، فنحن نرحل لطلب شئ غير حاصل بين أيدينا، فلو كانت عنده المكارم لما لزم الرحيل إليها.

(4) سورة هود، من الآية ٧٦.

(5) سورة مريم، من الاية ٩٥.

وقد ورد مثل هذا فى قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [1] أى مرضية، وفى قوله: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [2] أى مدفوق، وكما فى قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [3] أى لا معصوم.

ويمكننا التعرف على هذا من خلال تحويل الفعل المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول، فيكون هكذا «أُوتى – رُضِي – دُفق - عُصِم».

ويمكننا تطبيق المنهج التحويلى على أمثلة ابن هشام على الوجه الآتى:

البنيـــة السطحيـــة

أنا آتيك به

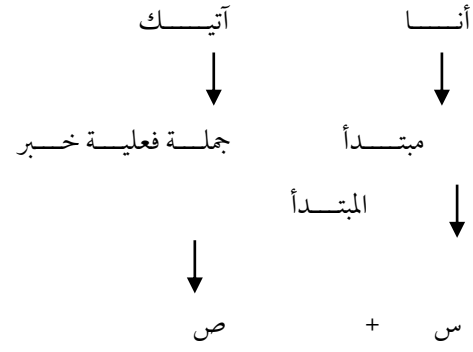

(1) سورة الحاقة، الآية ٢.

(2) سورة الطارق، الآية ٦.

(3) سورة هود، من الآية ٤٣.

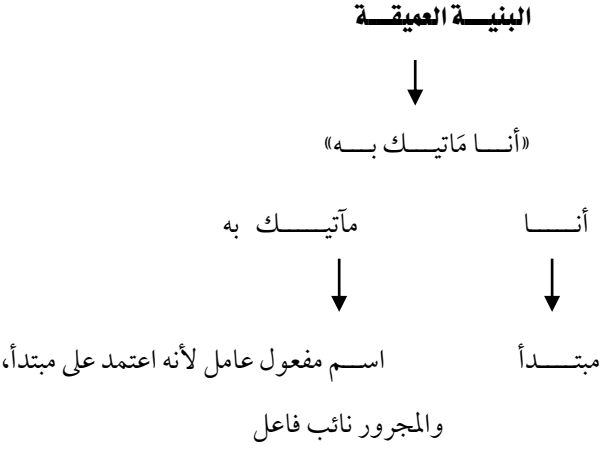

لقد رأى المنهج التحويلى أنه قد تشتركان جملتان فى بنية واحدة من حيث المستوى السطحى، ولكنهما متغايرتان جدًا من حيث العلاقات النحوية فى البنية العميقة، كما فى قولنا: «دُفِعَ المالُ من زيد». «وسُرِقَ المالُ من زيد»[1]. إذا تشكل كل جملة من هاتين الجملتين تتابعًا لـ: فعل مبنى للمجهول – نائب فاعل – حرف جر – اسم مجرور. وعلى الرغم من هذا الاشتراك السطحى فإن هاتين الجملتين متغايرتان جدًا من الوجهة النحوية. ففى الجملة الأولى يؤدى «زيد» وظيفته فاعلاً للفعل «دفع».... إذ تعنى الجملة «دفع زيدٌ المالَ».

أما فى الجملة الثانية فإن «زيـــدًا» يؤدى وظيفته مفعولاً به للفعل «ســـرق» إذ تعنى الجملة: «سرق أحدهم زيدًا ماله»[2].

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكى اللغوية: ص ١٢٦.

(2) جون ليونز، نظرية تشومسكى اللغوية: ص ١٢٦.

تحويل الدلالة عن ابن هشام

ظل الاهتمام بعلم المعانى كفرع من فروع علم اللغة الحديث بعد نشر كتاب تشومسكى المشهور عام ١٩٦٥م. «Aspect of The theory syntax».

الذى حدد فيه معالم النظرية المعيارية التى اتجهت نحو إيجاد دور أكبر لعلم المعنى فى النظرية اللغوية[١] يقول تشومسكى: «إن الكلام عن التحليل اللغوى دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون إشارة إلى البحر»[٢].

إن الكلمة لا يتحد مدلولها إلا من خلال السياق الذى ترد فيه، ولا يمكن لأحد أن يزعم معرفة مدلول أى كلمة بدون أن يراها فى السياق، وهذا السياق الذى ترد فيه الكلمة يدخل فى إطاره كل مكونات العناصر اللغوية، ويمكننا توضيح ذلك وفق الرسم الآتى:

(١) د. شاهر حسن، علم الدلالة السيمانتيكة والبراجماتية فى اللغة العربية: من ص ٨٥ إلى ص ٩٠، بتصرف، دار الفكر، عمان، الأردن، ط ٢٠٠١ م.

(٢) المصدر السابق: ص ١٩.

مكونـــات العناصـــر اللغويـــة

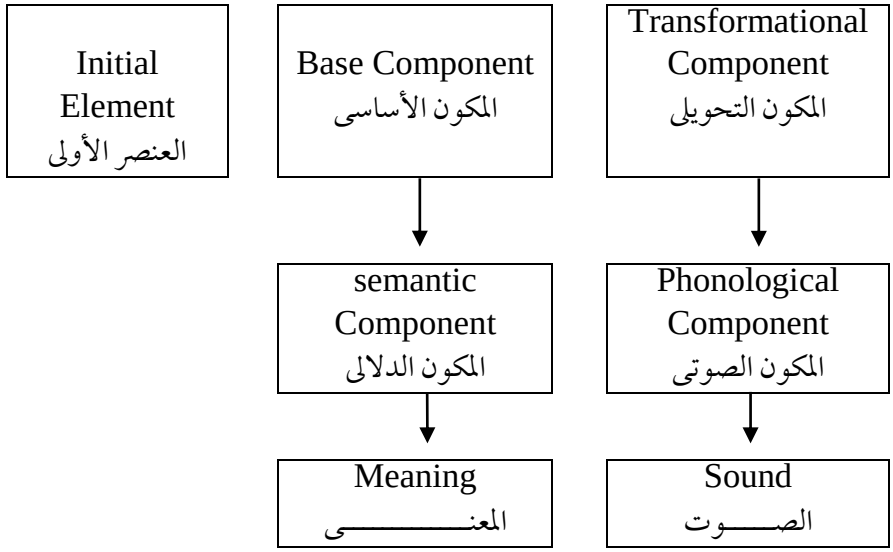

أما المكون الدلالى فيفسر معنى الجملة، وأما المكون الفنولوجى فيعطيها الصورة الصوتية أو النطقية؛ لذا نجد أن الشكل ينتهى إلى جانبين هما الصوت والمعنى، أو كما يقول علماء العربية المبنى والمعنى[1]. ومعنى هذا أنه لابد من ربط الإعراب بالمعنى من خلال نطق الجملة فى السياق الذى ترد فيه؛ لإن الإعراب فرع على المعنى وتابع له، كما أن المعنى فرع على الإعراب وتابع له، والناظر فى هاتين المقولتين يرى لأول وهلة التعارض بينهما تمامًا، وكذلك فقد كثر الجدل حول صحة هاتين المقولتين، فمن يقل بالأولى ينكر للثانية، ومن يقل بالثانية ينكر للأولى. وحجة الفريق الأول أن المعنى سابق على الإعراب، فلابد أن يكون متبوعًا، ويكون

(1) د.حلمى خليل، نظرية تشومسكى اللغوية، هامش ص ١٥٩.

الإعراب منطقًا وعقلاً تابعًا، وحجة الفريق الآخر أنه لما كان المعنى لا يتبين إلا إذا أعرب الكلام، فالإعراب يكون متبوعًا والمعنى تابعًا له.

وحين نمعن النظر فى هاتين المقولتين نلحظ أن كلتيهما صواب، رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى فى التطبيق العملى، فأنت إذا أردت إنشاء حديث، فالإعراب يكون حينئذٍ فرعًا على المعنى؛ لأن المعنى مستقر فى الذهن، وعليك أن تحكم ضبط الكلام وتركيبه ونظمه، وتوظيف قواعد النحو والإعراب على الكلام ليستقيم لك المعنى الذى أردت، فهذا خاص بالمتكلم، أما أن يأتيك نص معرب، فالمعنى حينئذٍ هو الفرع على الإعراب، وذلك لأن تحديدك الإعراب فى هذا النص بما فيه من حركات وتركيب ونظم دوالٍ معنوية كالتأنيث والتذكير، والعدد والزمن، يترتب عليه فهم الذى أراده المتكلم، وعلى أية حال فإن الإعراب إشارات ورموز بين المتكلم والمخاطب لفهم المعنى.

ولا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خصائص الكلام العربى، بل هو الخاصة الأساسية التى تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا اليوم؛ لأن الإعراب يمثل جانبًا من جوانب النحو بالمعنى العلمى الدقيق، ولكنه جانب ذو أهمية بالغة فهو – بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة فى الإفصاح عن المعانى النحوية دليل صحة الكلام فى جملته، وأمارة صحة جوانب النحو الأخرى من موقعية، وربط وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب[1].

(1) د. كمال بشر، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ «مقال فى مجلة المجمع : ج٢ ص ١٦٠ وما بعدها.

فالمعنى هو الذى جعل العرب تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى يكون الإعراب لصحة المعنى[1] إن كل جملة صحيحة نحويًا تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذى تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويًا[2].

يقول ابن قتيبة عند حديثه عن الإعراب الذى جعله بشكله المعروف فى الفصحى من خصائص العربية: «ولها الإعراب الذى جعله الله وَشْيًا لكلامها وحلِية لنظامها، وفارقًا فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخى بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخى بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله...» [3].

ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة يفرق بين التنوين الذى يليه مفعول به لاسم الفاعل، والذى يدل على عدم حدوث الفعل، وعدم التنوين الذى يليه مضاف إليه والذى يدل على حدوث الفعل.

ولو رجعنا إلى مثالى ابن هشام الذين أوردهما فى كتابه مغنى اللبيب وهما قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾ [4] وقوله: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ

(1) ينظر فى ابن جنى، المحتسب فى تبين فى وجوه شواذ القراءات: ج٢ ص ٢١١، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١٣٨٦هـ.

(2) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: ص ٦٣ القاهرة، ط ١٩٨٣م.

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص ١٥، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط٣، د. ت.

(4) سورة هود، الآية ١٦.

﴿فَرْدًا﴾ [1] على احتمال أنهما اسمى فاعل لوجدناهما غير منونين؛ لأنهما مضافان، فدل عدم التنوين على أن العذاب آتيهم لا محالة فى ذلك.

ولذلك ربط النحاة بين التراكيب وما يعن لها من تحويل وبين البنية السطحية وتغيراتها، ربطوا بين هذا والمعنى ربطًا محكمًا دقيقًا يوضح دلالة اللفظ، من ذلك ما رواه ابن الأنبارى عن الكندى المتفلسف أنه قال للمبرد: «إنى لأجد فى كلام العرب حشوًا، فقال له المبرد: فى أى موضع وجدت ذلك، فقال الكندى: أجد العرب يقولون: «عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم» فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال المبرد: بل المعانى مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم؛ إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم؛ جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم؛ جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعانى[2].

****

(1) سورة مريم، من الآية ٩٥.

(2) ابن الأثير، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر: ج٢ ص ٣٥، تحقيق د. أحمد الحوفى، بدوى بطانة، الناشر نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

الخاتمـــــة

كان الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء والكشف عن جوانب التفكير عن ابن هشام فى عناصر الجملة الكبرى والصغرى وإزالة الغموض الذى يعتريها. وقد نتج عن هذه الدراسة ما يأتى:

(١) أن العلاقة بين أجزاء الجملة الكبرى أو الصغرى أعمق من تلك العلاقات الظاهرة السطحية، فالجملة تتألف من أصوات، حروف، كلمات، ومن ثَمَّ يمكننا توليد جملة أو أكثر من الجملة السطحية المستعملة كما هى فى عملية التواصل.

(٢) تتسم الجملة الكبرى والصغرى عند ابن هشام بالسلامة والدقة، وفق مقولة «الإعراب فرع المعنى، والمعنى فرع الإعراب» فمتى وضحت دلالة السياق بوضوح دلالة الكلمات فيه ووظائفها به ظهر وجهُ إعرابه جليًا بعيدًا عن الغموض واللبس.

(٣) الأصل فى الكلام أن المتكلم يعنى به معنى واحدًا يحمله إلى السامع، وأنه لا يرسله فوضى، ولا يريد به أكثر من معنى إلا فى تورية أو كناية أو نحوهما مما يخفيه عن غيره ويختص هو به، وبهذا يتعين أن يكون لكلامه وجه إعرابى واحد. بيد أن الجملة الكبرى والصغرى يجرى فيها اسما الفاعل والمفعول مجرى الفعل المضارع معنى وعملاً فيتغير الإعراب لتغير اللفظ والمعنى بحسب النظرية التحويلية التوليدية – من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ومن ثَمَّ اعتمد ابن هشام على الحدس فى بناء الجملة الكبرى والصغرى من خلال قوله يحتمل فى «آتيك» أن يكون مضارعًا أو اسم فاعل، أو اسم مفعول.

(٤) لا يُكتفى بالنظر إلى البنية السطحية، بل علينا التعرف على البنية العميقة لما تحمله من دلالات وفروق، حيث إن البنية السطحية مبنية على الشكل أكثر من المعنى، فالمبتدأ والخبر فيها يلتقيان على الرفع، وهو مظهر شكلى، على حين يختلفان فى الدلالة والوظيفة، فالأول محور الجملة وعمدتها والمسند إليه فيها، والمتحدث عنه بها، أما الثانى فمتمم لفائدة الأول ودائر حوله؛ ولذلك لا يمكن أن نذكر المسند إليه «المبتدأ» دون أن يكون له مسند «خبر». وهذا يعنى أن التركيب قائم على وظيفة دقيقة لتحديد المعنى «الدلالة» من خلال الربط بين المسند «الخبر» بالمسند إليه «المبتدأ» لينتج لنا حاصلاً لغويًا هو الكلام.

(٥) أن المحذوف المفترض يجب إضماره؛ لأن حدس العربى يرفضه، وهنا يعنى أن النظرية التحويلية ليست بالغريبة على النحو العربى، بل لها جذور متصلة معها بدليل وجود أصل افتراضى عند النحاة . وأن ما حذف لدلالة الحال عليه كان في حكم الملفوظ به.

المصـــــادر والمراجـــــع

أولاً المصادر:

*** ابن الأثير «نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ت ٦٣٧ هـ»**

١ – المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفى، ود. بدوى بطانة، الناشر دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت

*** الأزهرى «زين الدين خالد بن عبد الله» «ت ٩٠٥ هـ»**

٢ – التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ط ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م وطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

*** الأشمونى «أبو الحسن نور الدين على بن محمد ت ٩٢٩ هـ»**

٣ – شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة د. ت.

* ابن الأنبارى «أبو بكر بن محمد بن القاسم ت ٣٢٨ هـ»

٤ – الأضداد فى اللغة العربية، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

*** ابن الأنبارى «أبو البركات عبد الرحمن بن الأنبارى ت ٥٥٧ هـ»**

٥ – أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١ ، ط١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م.

٦ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د. ت.

*** البغدادى «عبد القادر بن عمرت١٠٩٣ هـ»**

٧ – شرح أبيات المغنى، تحقيق عبد العزيز رياح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١٣٩٣هـ = ١٤١٤هـ.

*** الجرجانى «أبو بكر عبد القاهر بن محمد ت ٤٧١ هـ»**

٨ – دلائل الإعجاز فى علم المعانى، تحقيق محمد محمود شاكر، دار المعرفة، بيروت، ط ١٩٨٢م.

*** ابن جنى «أبو الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢ هـ»**

٩ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط ١٣٨٦هـ.

*** الخليل بن أحمد «أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ت ١٧٠ هـ»**

١٠ – العين، تحقيق د. مهدى المخزومى، ود. إبراهيم السامرائى، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

*** الرضى «محمد بن الحسن الإستراباذى ت ٤٠٦ هـ»**

١١ – شرح شافية ابن الحاجب، بيروت، طبعة ١٩٦٨م

١٢ – شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د. ت.

*** الزجاجى «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧ هـ»**

١٣ – الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٦، ط ١٤٠٦ هـ = ١٩٩٦م.

*** ابن السراج «أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦ هـ»**

١٤ – الأصول فى النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ط ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

*** سيبويه «أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ»**

١٥ – الكتاب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ط ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

*** السيرافى «أبو الحسن سعيد بن عبد الله ت ٣٦٨ هـ»**

١٦ – شرح كتاب سيبويه ، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٠م.

*** السيوطى «جلال الدين بن عبد الرحمن ت ٩١١ هـ»**

١٧ – المطالع السعيدة «شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والصرف والخط» تحقيق وشرح د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الأسكندرية، د. ت.

*** ابن عقيل «عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ت ١٣٦٧ هـ»**

١٨ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م.

*** العكبرى «أبو البقاء العكبرى ت ٦١٦ هـ»**

١٩ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامى، ط١، ط ١٩٨٦ م.

*** ابن فارس «أحمد بن الحسين ت ٥٠٥ هـ»**

٢٠ – مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ط١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م.

*** ابن قتيبة «أبو محمد بن عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ»**

٢١ – تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط ٣، د. ت.

*** ابن مالك «أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ت ٦٧٢ هـ»**

٢٢ – شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، القاهرة، الرياض، طبعة ١٩٩٠ م.

*** المبرد «أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ»**

٢٣ – المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.

*** ابن منظور «محمد بن مكرم الأنصارى» «ت ٧١١ هـ»**

٢٤ – لسان العرب، دار صادر بيروت، ط ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.

*** ابن هشام «جمال الدين عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ هـ»**

٢٥ – شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الإرب تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د. ت.

٢٦ – شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق وشرح قطر الندى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د. ت.

٢٧ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق ح. الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط٢، ط١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.

*** ابن يعيش «موفق الدين على بن يعيش ت ٦٤٣ هـ»**

٢٦ – شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

****

ثانيـا المراجـــــع:

* أحمد الحملاوى

١ – شذا العرف فى فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د. ت.

* برجشتراسر «مستشرق»

٢ – التطور النحوى، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط ٢ ، ط١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م.

* تمام حسان (دكتور)

٣ – مناهج البحث فى اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١٩٩٠م.

* جون ليونز «مستشرق»

٤ – نظرية تشومسكى اللغوية، ترجمة د. حلمى خليل، الأسكندرية، ط١٩٨٥م.

* شاهر حسن «دكتور»

٥ – علم الدلالة السيمانتكية والبراجماتية فى اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط٢٠٠١ م.

* صالح سليم عبد القادر «دكتور»

٦ – تصريف الأفعال والمشتقات والمصادر، طبعة ١٩٩٦م.

* صبرى إبراهيم السيد «دكتور»

٧ – تشومسكى «فكره اللغوى وآراء النقاد فيه» دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٨٩م.

* عبده الراجحى «دكتور»

٨ – النحو العربى والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط ١٩٨٨م.

* عبد القادر عبد الجليل (دكتور)

٩ – علم الصرف الصوتى، المملكة الأردنية الهاشمية، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ط ١٩٩٨م.

* عبد العزيز الصيغ (دكتور)

١٠ – المصطلح الصوتى فى الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط١ ، ط٢٠٠٠م.

*** على أبو المكارم «دكتور»**

١١ – الحذف والتقدير فى النحو العربى، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط ١٩٨٩م.

*** فاضل صالح السامرائى «دكتور»**

١٢ – الجملة العربية «تآليفها وأقسامها» دار عمار، الآردن، ط١، ط ٢٠٠٨م.

*** محمد حسن شراب**

١٣ – شرح الشواهد الشعرية فى أمهات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ط ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٧م.

*** محمد حماسة عبد اللطيف «دكتور»**

١٤ – الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، القاهرة ط١٩٧٩م.

١٥ – النحو والدلالة، القاهرة، ط ١٩٨٣م.

*** محمد على الخولى «دكتور»**

١٦ – قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط ١٩٨١م.

١٧ – معجم علم اللغة النظرى، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ط ١٩٩١م.

*** ميشال زكريا «دكتور»**

١٨ – الألسنية التوليدية والتحويلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١٩٨٦م.

١٩ – قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، ط١، ط ١٩٩٣م.

*** نعمان بوقرة**

٢٠ – المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

******

ثالثاً المجلات العلمية:

* أحمد علم الجندى «دكتور»

١ – فى الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد (٤٢) لسنة ١٩٧٨م.

* أسمهان الصالح «دكتور»

٢ – النظرية التحويلية وتطبيقاتها فى النحو العربى، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد التاسع والعشرون (٢) شباط ٢٠١٣م.

* جون سيرل «مستشرق»

٣ – تشومسكى والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربى، معهد الإنماء العربى، لبنان، المجلد الأول، مارس ١٩٧٩م.

* السيد أحمد صقر

٤ – اتجاهات معاصرة لدراسة النحو العربى. بحث مرجعى مقدم للجنة الدائمة للغة العربية، القاهرة، ط١٩٩٩م.

* كمال بشر «دكتور»

٥ – اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مقال فى مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

* مرتضى جواد باقر

٦ – مفهوم البنية العميقة بين جومسكى والدرس النحوى العربى، مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – المغرب – العدد (٣٤) – ١٤١١ هـ = ١٩٩٠م.